الأســـرة والمجتمع

د.عبد الحميد بوقصاص

تطور السكان في المجتمع الجزائري و ثنائية : « الريفي- الحضري »

نتناول بالبحث تطور السكان في المجتمع الجزائري خلال فترتي الاستعمار وما بعد الاستقلال بشكل موجز و مختصر حتى تتمكن من فهم الأسس التي ترتكز عليها قضية الريف و الحضر، لان عدم الإتيان عليها يبقي القضية المتناولة مبتورة في جانبها التاريخي المرتبط بحركة السكان و ما يرتب عليها من صور لمفهومي الريف والحضر.

أ – عهد الاستعمار :

لقد تعرض النمو الديموغرافي في المجتمع الجزائري منذ 1830 إلى العديد من التحولات التي مست الحركة السكانية منها على وجه الخصوص الانتفاضة الشعبية التي ما فتئت تشتعل أوزارها من وقت لأخر، وفي كل مرة كان الشعب الجزائري يمنى بخسائر بشرية معتبرة، وكانت السياسة الاستعمارية التعسفية موجهة ضد القبائل و الاعراش وحققت من وراء ذلك مصادرة أملاك الأهالي و إجبارهم على البقاء ضمن مناطق معينة. هذا زيادة على الكوارث الطبيعية و الأوبئة التي أودت بحياة الآلاف من السكان[1].

إلا أنه وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ النمو الديموغرافي في الجزائر يشهد نموا متواضعا لا يتجاوز1.7% في السنة. وقد أثبتت أول محاولة لتعداد السكان في المجتمع الجزائري سنة 1856 أن عدد السكان حوالي 2.307000 نسمة، التعداد الثاني وقع 1886أين وصل فيه عدد السكان إلى 3.237.000 نسمة بزيادة 910000 نسمة خلال ثلاثين سنة.

وفي سنة 1931 أشارت الإحصائيات إلى أن سكان المدن من الجزائريين قد بلغ 730.000 نسمة فقط مقابل 673000 نسمة من الأجانب، فهذا يعني أن النمو الحضري للجزائريين الأصليين بدأ في الارتفاع فبلغ الخمس في سنة 1934 و هذا يعود إلى[2].

- زيادة المدن و المراكز الحضرية.
- الزيادة في عدد السكان الجزائريين .
- النزوح الريفي نحو المدن و خاصة إثر 1921.

وبذلك نلاحظ كيف أن النمو الديموغرافي أو حركة السكان في تصاعد مستمر على مستوى الزيادة السكانية أو على مستوى سكان الريف أو سكان الحضر من جهة أخرى ، أما الجنوب الجزائري فالأمر غامض لأنه لم يجر إحصاء هناك بسب إهمال الجنوب من قبل الإدارة الاستعمارية وعلى هذا الأساس فإن التحليل لتطور النمو الديموغرافي حتى على مستوى العددي يبقي يعاني من النقائص و لا يوصل إلى أي تعميم مهما كان نوعه سوا اقتصادي أو اجتماعي.

إن هذه النقطة ذات أهمية كبيرة في دراسة التحضر و الفروق الريفية الحضرية وربط ذلك بالنمو الديمغرافي لأن الجنوب مهما يكن أمره فانه يمثل جانبا لايستهان به سواء بشريا أو طبيعيا يعيش ظروفا خاصة به ، وبالتالي إهماله لا يمكن الدارس من الوصول إلى صورة حقيقة عن ظاهرة الفروق الريفية و الحضرية في المجتمع الجزائري و في هذه الفترة من تاريخ المجتمع الجزائري . لأن النمو الديموغرافي ليس الكثافة السكانية فقط وإنما هي عملية متداخلة و متشابكة لعدة عوامل و ظروف تشكل الظاهرة برمتها.

ب – الخصوبة الطبيعية : كانت الخصوبة في أول القرن العشرين قوية نسيا وصلت 3.73 % في الفترة الممتدة ما بين 1901 – 1905 وهذا طبعا يرجع إلى أسباب اجتماعية و اقتصادية

و صحية التي تضافرت معا لتشكل خطرا داهما على حياة الأمم إضافة إلى التشتت السكاني و ضعف الكثافة السكانية[3].

بعد الحرب العالمية الأولى انخفضت إلى حد ما نسبة الوفيات بين النساء الحوامل و الأطفال بسبب التحسن النسبي في الخدمات الصحية وتعميمها حيت قدر هذا الانخفاض بـــ 5 %-10%

وقد لعبت العناية بالمستشفيات و تزويدها بالتجهيزات الضرورية و الرفع من قدرتها الاستيعابية، وكذلك الحال بالنسبة لحالات التطعيم ضد الأمراض المعدية ، لكن هذه الحالة لم تستمر إذ وقعت كوارث و أمراض خطيرة في المجتمع الجزائري أودت بحياة الآلاف من السكان الجزائريين في سنوات 1945 و 1946 . حيث بلغت نسبة الوفيات في الأولى 50 %و في الثانية35 %وعلى أية حالة فإن نسبة النمو الطبيعي في الفترة من 1936 إلى 1948 قد بلغت 1.8 % في حين نجدها انخفضت في الفترة من 1948 إلى 1954 إذ بلغت (1.6%) سنويا في الفترة ما بين 1954 إلى 1966 قد بلغ (3.5%) في السنة .

أما من حيث نسبة الزيادة السكانية فقد وصل إلى (23.8%) في الفترة الأولى وفي الفترة الثانية انخفض العدد ليصل إلى 10% فقط في حين بلغت في الفترة الثالثة إلى حدود (42.2%).[4]

يعود التذبذب الذي اشرنا إليه إلى العديد من الأسباب و العوامل كالتجنيد الإجباري و انتهاء بسوء الظروف الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها من المتغيرات و التقلبات التي عاشها المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية.

ج – النمو الديموغرافي في عهد الاستقلال :

أما ما بعد فترة استرجاع السيادة الوطنية فإن الوضع اختلف و هذا بفضل التطورات التي طرأت على المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية و الرفع من مستوى المعيشة للسكان وبدأ فك العزلة على القرى و لعب الاتصال دوره و التقدم الثقافي في رفع الزيادة الطبيعية للسكان اين بلغ 4.6% حيث وصلت قدرت المرأة الواحدة على الإنجاب إلى (7.4 أطفال)و عليه فإن الجزائر يمكن إن تكون المثل في هذه الزيادة أو الخصوبة و القدرة الطبيعية للإنجاب إذ تبلغ بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن مابين 15 سنة إلى 50 سنة إلى حوالي 10 أطفال . أي أن النمو الطبيعي يعود في الأساس إلى التبكير في الزواج بالنسبة للنساء . [5]

أما في بداية سنة 1980 كان معدل السنوي للنمو الطبيعي يتراوح ما بين 3.2 و 3.4 % و هذا يعني أن الجزائر تشهد انفجارا سكانيا خطيرا خاصة إذا علمنا أن نسبة الشباب تمثل فيه عام 1977 58.2% الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة و على هذا فإن اتجاه الخصوبة قد حافظت على قيمتها العالية (3.4%) في الفترة (1975 – 1980) . مع الملاحظ أن نسبة الوفيات قد عرفت انخفاضا ملحوظا وهذا يعود إلى جهود التنمية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة المعيشية للإنسان الجزائري و تحسين هذه الشروط بصورة مستمرة.

وعلى هذا الأساس فإنه من المتوقع أن يصل عدد السكان (35 مليون) مع نهاية القرن الحالي أي يتضاعف ثلاث مرات عما كان عليه في بداية الاستقلال، جرى أول تعداد للسكان في الجزائر المستقلة سنة 1966 فبلغ عدد السكان 12.10996 نسمة بزيادة تقدر بحوالي 385% عما كان عليه عام 1886.

يرتكز معظم السكان في المجتمع الجزائري في المناطق الشمالية حيث تبلغ الكثافة السكانية في بعضها أكثر من 250ن/كم2 بينما المناطق الصحراوية قد تصل دون الواحد (– 1 ن /كم 2)

وقد أحدث اختلال كبير في توزيع السكان للمجتمع الجزائري حيث انحصرت الكثافة في المناطق المطلة على السهول إذ كلما اتجهنا نحو الشمال زادت الكثافة السكانية ،وهي مثلا مرتفعة في الجزائر ، و هران ، قسنطينة ، عنابة ، البليدة ، بجاية ، في حين تنخفض في تيارت و باتنة و معسكر ، و المدية ، وغيرها و هذا في كل التعدادات السكانية التي أجريت منذ العهد الاستعماري إلى آخر التعدادات بعد الاستقلال.

2 – تحليل سوسيولوجي للسكان في الجزائر

1 – الحراك السكاني : إن الحراك السكاني في المجتمع الجزائري كان مفروضا على السكان لأسباب استعمارية و لظروف جغرافية أيضا تتعلق بالبحث عن مصادر رزق ، ليس لهم بل لمواشيهم التى تعد المصدر الاقتصادي على اعتبار أن سمة الرعي هي الغالبة على الزراعة في المناطق الجنوبية على الخصوص .

وهذا ما يفسر لنا حركة أنصاف البدو ، فحراك هؤلاء ليس نابعا من تقاليد اجتماعية مترسخة و أنما من أوضاع و ظروف اقتصادية و مناخية لا تساعد على الاستقرار و الثبات فبقاؤهم في مكان واحد يعرضهم للهلاك و مواشيهم و بالتالي فقدان الحياة و عليه فمفهوم – الريف – الحضري – البدوي في المجتمع الجزائري يتطلب مزيدا من الدقة العلمية و الاحتراس أثناء تطبيقه للمفاهيم الغربية التي لا تعرف البداوة كمضمون سوسيو- ثقافي و اقتصادي ذو طبيعة تختلف عن المفهومين الأولين اللذين أطلقهما العلامة ابن خلدون والعديد من الباحثين يطلق على سكان الجبال في الجزائر الحضر و من هنا نفهم أن مفهوم الحضر هم أولئك الذين يتمتعون بالثبات في السكن و سكان السهول والأودية[6]

إن مفهومه هنا و الصورة المشار إليها سابقا جغرافي و اقتصادي ، وبناء على ذلك يقسم المجتمع إلى ثلاثة أقسام سوف أعود الى تفصيل الحديث حولها عند التعرض بالبحث في موضوع مفهوم الحضر في المجتمع الجزائري كل هذا مضافا إليه العوامل الاقتصادية و الجغرافية التي سبق الحديث حولها و أثر ذلك على البناء العائلي في المجتمع الجزائري .

تغيير وبناء العائلة : إن التفتيت الذي أصاب الوحدة القبلية في المجتمع الجزائري من جراء القوانين الاستعمارية أدى إلى أن تحل العائلة محل القبلية في صون الوحدة الاجتماعية و الأخلاقية و القيمية لأعضائها في المجتمع الريفي على الخصوص ، وفي ظل هذه الظروف المستجدة برزت في مقدمة العلاقات الاجتماعية القرابة الفردية بدلا عن الجماعية و الدموية المباشرة[7]

بهذا الأسلوب أصبحت العائلة تلعب دور وظيفة المحافظة على القيم التقليدية للمجتمع الريفي و الحضري. و كذلك بالإضافة إلى نشر المبادئ الدينية و وجوب التمسك بها من طرف الأعضاء ،كما أن إشباع الحاجات الاقتصادية أصبح تتكفل به العائلة الجزائرية ويتم ذلك بفضل التضامن الموجود داخل أعضاء العائلة أيضا، مع العلم أن العائلة الجزائرية قد بذلت كل ما في وسعها للمحافظة على بنائها وسلامته ، إلا أنها أمام الأزمات المتنوعة التي تعرض لها المجتمع الجزائري والاقتصادي علي وجه الخصوص ، فقد أعتبرها نوعا من الارتخاء و الضعف بين أعضائها من جانب التماسك و التضامن في سبيل البحث عن الموارد الاقتصادية و الذي لايمكن أن يتم نزوح أو تحول مجموع الأفراد نحو المدن حيث بدأت فردية ومن الذكور فقط ثم ما لبثت أن أخذت شكل النزوح الجماعي وهذا علامة على بداية ظهور التفرد داخل العائلة و ظهور العائلة النووية.

ومن هنا بدأت الحركة السكانية ليس باتجاه خط سير البحث عن الكلأ بل نحو المدن و المراكز الحضرية الأخرى ، ومعها بدأت التغيرات ليس على مستوى التضامن و التماسك العائليين بل التغيير في القيم و الترابطات الاجتماعية و الواجبات الاقتصادية و المالية و السكانية أيضا بسب تباين التجارب و ظهور الانفكاك من الدائرة العائلية و القرابية أيضا وهو ما أصاب النظام الاجتماعي في المجتمع الجزائري بنوع من التغير في المجتمع الريفي على وجه الخصوص .

2 – الهجرة الداخلية والنمو الحضري : وهذا الموضوع مرتبط بالحركة السكانية يمكن الوصول اليه وبحثه من عاملين اثنين أو أكثر حتى نكشف طبيعة الريفي – الحضري في المجتمع الجزائري ومن التعامل مع هذه القضية بمستوى بحثي مختلف عما عرف في الفكر السوسيولوجي

أ النزوح الريفي : لاشك أن الهجرة ذات تأثير على الحياة الاجتماعية سوأ في التغيير الاجتماعي و التنظيم الاجتماعي وبناء الشخصية ، وكذلك فيما يخص تفسيرا لمجتمع و المجال (espace) . كما أن التحولات لشروط الإنتاج الغير فلاحيه تتحول هي الأخرى بسبب الهجرة الخارجية نحو فرنسا التي كانت مقصودة لجلب اليد العاملة الرخيصة كل تلك الأسباب أدت إلي النمو السريع في التحضر مع مرور الزمن وقد صاحب ذلك في استغلال المجال المحيط بالمدن

و المراكز الحضرية، وهذا من خلال ما تخلقه الدولة من استثمارات جديدة بجميع أنواعها .[8] إذن فالنزوح الريفي الحضري إنما يعبر عن حقيقة اجتماعية اقتصادية وهي الحركة نحو المناطق الحضرية، وهو يشكل بالتالي عاملا مهما في زيادة نمو التحضر أو الحضرية في المجتمع، و التي من خلالها يمكن تكميم التدفق نحو المدن.بالإضافة إلى ذلك فإن سكان الريف سواءا المالكين والعاملين في الفلاحة وجدوا أنفسهم أمام معضلة الضرائب والمضاربين، ونظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشونها ، فما كان منهم إلا الخضوع لهذه الظروف المجحفة و بيع أو إيجار ملكياتهم رغم صغرها وعلى هذا وجد الفلاح الجزائري نفسه في وضعية قلقة جدا و بالتالي عليه أن يبحث عن بدائل وهو ما دفع به إلى النزوح نحو المدن لبيع قوة عمله أو الهجرة إلى الخارج، أو الهجرة الموسمية للعمل في مزارع و وضيعات المستعمرين (الكولون) باليوم .

وهذه الحركة و الظروف الجديدة و المستجدة على المجتمع و على الإنسان الجزائري و خاصة الريفي منه أدخلت عليه وضعا شاذا لم يعهده من قبل إذ باتت الأسرة تعرف التفكك و الاضطراب من خلال تفشي البطالة و حتى على مستوى الفردي أصبح يشعر بالقلق و التململ على مصيره من جراء الانخفاض الشديد للدخول الفردية أو العائلية ، خاصة وأن المستعمر قد انتهج سياسة التجويع بواسطة خفضه لأجرة العامل الجزائري التي باتت في أواخر العشرينيات من القرن الماضي لا تتجاوز(8 فرنك) [9]

فكيف يمكن لهذا العامل الحياة أو العيش و الحال أنه يعيل أكثر من شخصين ؟ فمن هنا يمكن تصور الوضعية المادية والإنسانية والاجتماعية التي كانت عليها العائلة الجزائرية الريفية على الخصوص إبان الحقبة الاستعمارية.
و الملاحظ أن الفئة الكبرى المشكلة للريف هم الخماسون و بالتالي فهم يمثلون البؤس الأكبر من خلال وقوعهم تحت طائلة الاستغلال البشع أكثر من أية فئة اجتماعية أخرى ذلك لأن الاستغلال في أوساط هذه الفئة كان جماعيا تقريبا بحيث يشمل كل أفراد العائلة نساء و رجالا ، وبذلك فإن النزوح الريفي يشكل الملاذ و المتنفس للإنسان الجزائري و أحيانا الهجرة الخارجية.
هكذا نجد أن المجتمع الجزائري قد عرف النزوح الريفي منذ وقت مبكر و قد اشتد منذ 1934 حيث بدأ يزداد التدفق نحو المدن خاصة إثر الحرب العالمية الثانية أين عرف فيها المجتمع الجزائري انخفاضا ملحوظا للمواد الغذائية و الأزمات السياسية وزيادة الوعي بالظروف القاصية وضرورة تغييرها ،كل هذه العوامل ساهمت في دفع الريف إلى التوجه نحو الحواضر ويمكننا تتبع هذه الحركة بواسطة الجدول التالي:

الفترة	النسبة بالألف %
1926 – 1906	1.5
1936 – 1926	2.55
1954 – 1936	4.3
1966 – 1954	–
1977 – 1966	13.5

ب– <u>النزوح الريفي – الريفي:</u>
إن هذا النوع من الحركة السكانية في المجتمع الجزائري قد يكون فريدا من نوعه في المجتمع العربي و قد يكون ذلك إلى طبيعة التركيبة الجغرافية للجزائر التي تتميز بتنوع هائل في مناطقها وتكويناتها التضاريسية و هو مايجعلها تتميز عن غيرها من المجتمعات و بذلك نعثر فيها على مظاهر و ظواهر ذات خصوصية تستحق الاهتمام العلمي حتى يمكن فهمها و دورها و وظيفتها داخل النسيج ، كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة العودة و الاستعانة بالفكر الخلدوني الذي أبدع فعلا في فهم تصور الظاهرة الحضرية في المجتمع الجزائري وعدم الركون إلى النظريات الغربية في هذا المجال.
النزوح الريفي – الريفي يجب ألا يفهم على أنه مجرد حركة سكانية غير مؤثرة في الإنسان بل علينا أن نكون حريصين كل الحرص في التقليل من شأن الموضوع بل في الحقيقة لعب دورا مهما في نقل سيمات التحضر و الحضرية نحو المناطق الأصلية ، وعليه فهو يحتاج إلى الدراسة أنه نوع من الحركة تدعى (العشابة)[10] و تنطلق من الجنوب نحو الشمال في فصل الصيف بحثا عن فرص أكثر للعمل في

هذا الموسم ،وخاصة في حقول المستعمرين سواء العمل كحراس أم قطف العنب و الطماطم و غير ذلك من الخضر و الفواكه الصيفية .
وهي إذن رحلة موسمية ، وهي عادة تكون من المناطق السهبية و الهضاب العليا ، فبعد انتهاء الموسم يعودون إلى قراهم أو مجال مرعاهم . حاملين معهم تأثيرات جديدة
إن العديد من هؤلاء يملكون قطعانا من الأغنام على وجه الخصوص و بالتالي فإنهم يتوجهون نحو الشمال لكراء الأراضي كمراعي لمدة قصيرة ، كما أن أنصاف البدو يشدون الرحال في فصل الصيف نحو الشمال لأسباب اقتصادية، ليصلوا إلى سوق أهراس و برج بوعريريج ، عنابة وفي سنوات الجفاف يبقى العديد منهم في هذه المناطق و بذلك تكون عملية تحضر أنصاف البدو قد بدأت تتمكن منهم .

3 – النمو الحضري في المجتمع الجزائري :

أ – في عهد الاستعمار: إن النزوح الريفي- الحضري في المجتمع الجزائري ليس ظاهرة جديدة بل هي موروثة عن النظام الاستعماري، وهي بالتالي تعد المحرك الأساسي في النمو الحضري.. إذ في الظروف الاستعمارية القاسية و التي عملت على نهب الأرض و الإستلاء عليها و جعل المواطنين يتركون أرضهم وينحصرون في المناطق الجدباء والجبلية، ومع مرور الوقت و في ظل الظروف الاقتصادية الضعيفة والمتدهورة اللذان أصبح الفلاح الجزائري على الخصوص ،كان عليه أن يتوجه إلى المراكز الحضرية بحثا عن العمل، وقد تساوى في ذلك سكان الهضاب أو السهول أو الجبال.
وعند اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 زادت سرعة النزوح نحو المناطق الحضرية و المدن حيث تجمع العديد من السكان حول المدن مكونين البيوت القصديرية [11]
مع الملاحظ أن الكثير منهم كان قد تجمع أولا حول المراكز الريفية للمستعمرين إضافة إلى ذلك ما كان للقوانين تأثيرا كبيرا فيما بعد على توفير اليد العاملة للعمل عند المستوطنين الفرنسيين، وكذالك الهجرة نحو المراكز الحضرية و المدن و هو ما أدى إلى إحداث إختلالات سكانية. تدفق المستعمرين الفرنسيين و الأوربيين بصورة عامة إلى الجزائر واتخاذ في بادئ الأمر المدن الجزائرية سكنا لهم ، قد أثر تأثيرا واضحا في النمو الحضري و خلق علاقة جديدة وواسعة بين المدن و الريف وذلك لأن هؤلاء الدخلاء كانت لهم أراضي يفلحونها بعد أن استولوا عليها تحت القوانين الاستعمارية المعروفة .
مع مرور الزمن كون هؤلاء الغزاة الذين استولوا على الأراضي الزراعية الخصبة و الثرية، مراكز حضرية خاصة بهم، وقد عملوا على أن تكون على النمط الغربي الأوربي من جميع النواحي قصد خلق طابع أوروبي في تلك المراكز . حيث كونوا إدارات في هذه المراكز، ومرافق اجتماعية و ترفيهية واقتصادية، و التي وصلت في عددها عشية الاستقلال (113 مركزا حضريا)[12]

هذا بالإضافة إلى المدن الكبرى الموجودة سابقا و التي عمل الاستعمار ليس على التركز بها بل على تغييرها لا من حيث الوظيفة و لكن أيضا من حيث الشكل و المحتوى بما في ذلك الأسماء، كما عمل على إنشاء مدنا أخرى لتكون السند الاقتصادي و الإنتاجي و الإداري والثقافي له كما جعل من بعض المدن مناطق عسكرية تقريبا مثل المشرية، سعيدة، تبسة والجلفة، و غيرها . تخدم مصالح الإدارة الاستعمارية العسكرية. وبهذه الكيفية تعاظمت الحركة السكانية نحو المدن، ففي الجزائر العاصمة تمركز السكان في البيوت القصديرية ،بسب تركز ثلثي (2/3)الصناعة بالعاصمة ، وما يتبع ذلك من شبكات النقل بكل أنواعها ، و هو ما قدم للريفيين النازحين فرصا للعمل .

و هكذا شهدت العاصمة نموا ديموغرافيا و حضريا كبيرين إذ بلغ عدد السكان بها فترة الممتدة من 1926 – 1954 ، 144000 نسمة من الجزائريين فقط[13] ومنذ 1954 عرفت الجزائر العاصمة نموا سريعا باتجاه الحضرية و زيادة عدد السكان.

ب – بعد الاستقلال: بعد 1962 وجدت الجزائر نفسها في وضعية صعبة ، إن أولئك الذين دمرت قراهم أو هجروا أو اللاجئين أثناء الثورة التحريرية ، عند عودتهم كان عليهم التوجه نحو المدن ، ومن كان يرغب في الرجوع لقريته فالدمار الذي لحق بها شكل عائقا في طريقه يضاف إلى ذلك الفراغ الذي تركه الأوربيون بمغادرتهم الجماعية البلاد.

كل هذه العوامل لعبت دورها في بقاء الناس بالمدن ، وتزايد عددهم عشية الاستقلال لنلق نظرة من خلال بعض الأرقام ، ففي إحصاء سنة 1977 كان 7.360000نسمة من (17 مليون) يعيشون في المدن و المراكز الحضرية مقابل (3 ملايين عام 1966) ، وكان يوجد اثني عشر مدينة جزائرية سكانها تجاوز المئة ألف نسمة (100 ألف) مقابل (4 مدن) عام 1966 ، وهذا يعني أن نسبة نمو المدن بلغت 74% مع الملاحظ أن نسبة النمو ليست واحدة في كل أنحاء المجتمع الجزائري . [14]

كان مجموع النمو الديموغرافي الوطني الحالي حوالي 3.2% في السنة أما عامل الهجرة من الريف إلى المدن فكان يتراوح ما بين 2.5% – 5% . كما كان للتصنيع السريع الذي شهده المجتمع الجزائري و خاصة بعد المخطط الرباعي الأول مساهمة كبيرة في دفع وتيرة النمو الحضري نظرا لاختلال الواقع بين الريف و مجتمع المدن التي أنشئت حولها صناعات متفاوتة النوعية [15].

كل ذلك أنعكس على حياة المدينة وما يسودها من علاقات ووظائف في جميع المجالات ، وما ترتب عن ذلك من عدم توازن داخل المدن لأنها لم تكن مهيئة لتقبل هذه التغيرات و التحولات السريعة ، وعليه يمكن القول أن ما خلقه التصنيع من مواطن شغل وتحسين في مستوى معيشة السكان قد ساهم بدوره في خلق اضطراب داخل المجتمع الجزائري ابتداء بالتكفل بإشباع الحاجات المادية وانتهاء بالخدمات بجميع أنواعها ، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المظاهر المرضية .

ج – الهجرة الخارجية: إن دراسة الهجرة الخارجية تتطلب الوقوف بدقة على الأبعاد الحقيقية التي يجب دراستها كالاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غير ذلك مع العلم إن المهاجرين من بينهم الريفيين و إنصاف الريفيين الذين يسكنون تجمعات سكانية ريفية قرب المدن و المراكز الحضرية.
و من الأسباب التي شجعت على هجرة العمال الجزائريين إلى أوروبا و خاصة فرنسا إدخال الآلة العصرية على الفلاحة من طرف المستعمرين في الجزائر و هو ما إستغني عن العمالة الجزائرية .
كما أن العديد من رجال الأعمال الصناعيين الفرنسيين شجعوا الشباب الجزائري على الهجرة إلى فرنسا للعمل ، هذا بالإضافة إلي ما منيت به فرنسا إثر الحرب العالمية الأولى من خسائر فادحة بشريا و هو ما حدا بالحكومة الفرنسية من تشجيع الهجرة إليها .
نلاحظ أن المهاجرين في تنقلهم شبه الدائم بين الجزائر و فرنسا سوأ لقضاء العطل أو العودة النهائية يحملون معهم أنماط و أساليب الحياة الحضرية الغربية و هو ما ساهم في انتشار هذه الأساليب في القرى الجزائرية التي تمثل النصيب الأكبر للمهاجرين ، ومن ثم فإن رياح التغيير الاجتماعي بكل ما يعنيه دبت بين القرى، وهو يعد حقا من العوامل في انتشار طرق الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري[16]
إذن لقد لعبت هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا و خاصة منهم عمال الأرض الدور البارز في توسيع الأساليب ليس في المدن فحسب بل في القرى و ذلك كما أسلفنا أن الهجرة نحو فرنسا كان للقرية الجزائرية النصيب الأكبر فيها ، بالرغم من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها الجزائريون كانت الدافع الحاسم لدفع المواطن إلى الهجرة قصد إنقاذ أسر المهاجرين من الضنك الاقتصادي الذي هم فيه وهذا بالرغم من الصعوبات و المشاق التي يتعرضون لها في الغربة.
3 – مفهوم الحضر في الجزائر :
من المعلوم أنه في سنة 1926 ظهر أول تمييز بين الريف و الحضر في المجتمع الجزائري و كان مرتكزا أساسا على المقياس الإداري العددي ، إذ نظرا إلى سكان الحضر على أنهم أولئك الذين يقطنون مراكز البلديات التي يزيد عدد سكانها العشرون ألف نسمة (20000 نسمة) و بعد الاستقلال حيث أجرى أول إحصاء سكاني سنة 1966 فقد أضيف إلى العدد قصد التفريق بين المجتمعين (الريفي و الحضري) نوع النشاط الاقتصادي الغالب على هؤلاء السكان فقد أعتبر السكان الحضريين هم (سكان مراكز البلديات التي لايقل عدد السكان النشطين بها 1000 عامل ويكون 75% منهم يشتغلون بالنشاط غير الزراعي وما عدا ذلك فهم سكان الريف). [17]
في حين أنه في إحصاء 1977 نظرا إلى مفهوم المراكز الحضرية تلك التي يبلغ تعدادها (5000 نسمة).

في الحقيقة إن المقياس الإحصائي يشوبه الكثير من الغموض كما تشير إليه الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تناولت موضوع الفروق الريفية الحضرية ومفهومي الريف والحضر في المجتمعات في العالمين المتقدم و النامي حيث توصلت هذه الدراسات والبحوث أن الأخذ بمقياس أواثنين للتفريق بين المجتمعين الريفي و الحضري غير مقبول علميا بسب أن ظاهرة التريف أو التحضر تحتاج إلى الأخذ بالعديد من العوامل . و الدليل على ذلك المجتمع الجزائري الذي عرف وتيرة متصاعدة من سلم التحضر ، و لكن هذا التحضر غير الطبيعي نتيجة لظروف عديدة سبق شرحها ، مما جعل المجتمع يعرف طفرات غير عادية في النمو الحضري بل يمكن أن نطلق عليه تكدس سكاني في المدن الكبرى الشمالية و حولها ، دون المساس بجوهر القضية و هي التغيير في طرائق الحياة وأساليبها ما يتبع ذلك من تغيير في المفاهيم و العلاقات الاجتماعية و الثقافية و طرق الإنفاق الاقتصادي و أساليب الحياة لمعاملات اجتماعية الأخرى بل أدى ذلك إلى ظاهرة تريف المدن الجزائرية نظرا للروابط القوية التي تربط النازحين بقراهم الأصلية وما تحمله من حفاظ على القيم الريفية و النظرة الريفية للمجال الاجتماعي و بالتالي تبقى الطبائع الأولى مترتبة من الحقول والتصرفات تتحكم فيها النظم الاجتماعية ، فالنظر إلى الإحصاء وحده لا يكفي لتفسير الظاهرة اجتماعيا لأنه لا يكفي القول بأن المجتمع متحضرا اعتمادا مثلا على النسبة بين فترتي إحصاء و لتكن من 1954 ر- 1977 ، إذ تضاعف عدد سكان المدن في المجتمع الجزائري حوالي أربع مرات تقريبا حيث قفز من 1.624000 نسمة إلى 6.849858 نسمة أي بزيادة حجم تقدر بحوالي 421% . [18]

و على أية حال فإننا إذا اعتمدنا على المقياس المتخذ للتفريق بين الريف و الحضر فإنه يمكن القول أن معظم سكان المجتمع الجزائري ريفيين .

وضمن مفهوم الريف والحضر فقد ذهب بعض الدارسين إلى تقسيم السكان وفق التوزيع الجغرافي والمهني إلى ثلاثة أنواع. [19]

- البدو وهم الذين يسكنون الصحراء
- أنصاف البدو وهم الذين يسكنون مناطق السهوب و بعض نواحي من الهضاب العليا .
- الحضر وهم الذين يعيشون علي الزراعة و التجارة و الصناعة.

فهو يربط بين العامل الاقتصادي و مفهوم الحضرية ، ويتضح ذلك أكثر عند أخدهم منطقة الأوراسي كنموذج لذلك .

أما في ما يتعلق بالتفريق بين البدو و أنصاف البدو ، و ذلك بالتركيز على نمط الحياة و الواقع الجغرافي ، إذ البدو الحقيقيون هم الذين يسكنون الصحراء وهم يعيشون على الترحال و تربية الماشية دون الزراعة وهنا سبق في ذلك ابن خلدون الذي تكلم بتفصيل عن هذه النقطة .

في حين أن أنصاف البدو هم الذين يسكنون السهوب و الهضاب العليا و هم يمزجون بين الحياة الزراعية للأرض و تربية المواشي و شبه الاستقرار إذ أنهم

يسكنون قرى خاصة بهم ، ومع ذلك فإنهم يرحلون في فصل الصيف إلى الشمال للالتقاط و تحصيل المئونة لبقية الفصول الأخرى ، وهم يحصلون عليها من العمل عند المزارعين [20]

وهكذا نرى أن التحضر في المجتمع الجزائري له خصائصه و مميزاته و ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وكذلك الجغرافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به يصعب مقارنته بغيره وهو ما يتطلب عند الدراسة خاصة ما تعلق منها التنمية الاجتماعية الحذر الشديد من الانزلاق من كل ذلك يمكن القول أن المفاهيم الغربية لا يمكن الركون إليها قبل إجراء عمليات جراحية عليها عديدة حتي تتماشى و الظروف والمراحل التاريخية والمكونة للظاهرة التي يعيشها المجتمع الجزائري التي يعيشها المجتمع الجزائري إن هناك كذلك سكان الواحات في الصحراء فكيف نسميهم هل هم بدو أم حضر ؟ وبأي مقياس يمكن أن ندرس ذلك ؟

هذه أسئلة وغيرها تحتاج من الباحثين في علم الاجتماع إيلائها المزيد من الدراسة والبحث حتى نتمكن فعلا من الاقتراب أكثر لفهم مجتمعنا وتاريخه الطويل في مجتمع متنوع .